الفصل الثاني

الموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي

obeikandl.com

كان متوقعًا بعد قطع المفاوضات، ورفض عدلي مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض.

التبليغ البريطاني إلى السلطان فؤاد

(٣ ديسمبر سنة ١٩٢١)

ففي ٣ ديسمبر –قبل عودة عدلي إلى مصر– ذهب اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى سراي عابدين وقابل السلطان فؤاد، وسليمه تبليغًا يتضمن إيضاحًا لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر. بدأه بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التي وصلته من حكومته يرفع إلى عظمة السلطان هذا البيان متضمنًا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمي مشروع المعاهدة، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيدها، وأخذ في صدد تسويغها يمن على الأمة بما أفادته من الاحتلال، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلاً:

"ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة، وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية، ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك، ترغب أن تبدي بوضوح حالة موقفها الآن".

وخلاصة هذا الموقف كما جاء في هذا التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفيذ مقترحاتها في المشروع بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها، على أنها في انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين في الحكومة، وأنها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية في أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية في سلطة الأحكام العسكرية.

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التي وردت في مشروع المعاهدة، وهي استبقاء الجنود البريطانية في مصر، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتي المالية والحقانية، وأغفل الإشارة إلى السودان إطلاقًا، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأماني الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق، ثم عم إلى التهديد، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التي تتجاهل هذه الحقائق، وسماها خطة التهييج، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر، وأنها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة

الفعالة لِأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصري يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد في أي طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة في جوهره.

وهناك نص أقواله في هذا الصدد، وهو الجزء الثاني من التبليغ، قال:

"ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكمة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها، ولكن حكمة جلالته تحفظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل على إنما مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل فرع ولا سيما في الفروع الإدارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الأوروبيين وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء "الامتيازات" لك يكون الموقف الدولي جليًا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكري تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية، وهي تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر "قانون التضمينات" Act of indemnity (إقرار الإجراءات العسكرية)، ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية في مصر، وهو قانون لابد من لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية في مصر.

"وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلال الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التي تنوي إتباعها فقد علمت أن المشروع الذي قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضي على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعًا صحيحًا، وهي تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهم إلى هذا الحد.

"إذا كان الشعب المصري يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأماني صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكترث أكتراثًا كافيًا للحقائق التي تتحكم في الحياة الدولية، فإن تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضًا تامًا؛ إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة منم الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق، وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها، وهم بما كان لهم من الأثر في مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية في مصالحها وأثاروا مخاوفها، وكذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها، وأن حكومة جلال الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل، ولن يمكن مصر أن تسير

في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج، فإن العالم يتألم الآن في جهات عديدة من الاندفاع في نوع الوطنية المتعصبة المضطربة، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزومًا وبذلك يطيلون أجلها.

"وإذا الأمر كذلك، فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضًا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها ولا يكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذي بدئ به في عهد اللورد كرومر، لا أن تبدأه من جديد، وهي لا تنوي أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب في تقوية عناصر التعمير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذي يمكن فيه تحقيق المطمح الوطني تحقيقًا تامًا. ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتمًا من تداخل الدول الأجنبية.

"وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصري يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية على تنافرهما، وحكومة جلالته لرغبتها في هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث في أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها في جوهرها، وذلك في أي وقت تريده حكومته عظمتكم، على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات من مقتضاها ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر في أيدي الشعب المصري نفسه، فلكما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحة كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم في هذا العهد الثاني مع اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة في العمل به أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية في بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج".

إذاعة الوثائق الثلاث

أذيعت الوثائق الثلاث: مشروع كيرزون، ورد عدلي باشا، وتبليغ ٣ ديسمبر، في وقت واحد، وهو يوم ٤ ديسمبر، فكان لإذاعاتها بالغ الأثر في النفوس، إذ بدا فيه مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وإبقاء سيطرتها واحتلالها، سواء في المعاهدة أو في نظام الحكم الذي أوجده الاحتلال، وصارت هذه الوثائق حديث الناس في مجالسهم، وموضع سخطهم وتفكيرهم، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام في سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه، وانهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر.

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات، وغادر الوفد الرسمي لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل إلى الإسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص٣٨).

وكان منتظرًا أن تخف وطأة الانقسام، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذي أصابها في إبريل ومايو سنة ١٩٢١، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من الوحدة الوطنية التي هي أقوى عدة للأمة في كفاحها، ولكن الجماهير قابلت عدلي عند عودته بكل صنوف الإهانات والتحقير، واجتمع كثير من الغوغاء في طريقه من محطة العاصمة يصيحون في وجهه بفاحش القول وبذئ العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات ويولول النساء في طريقه، إلى غير ذلك من ضروب الإسفاف في الخصومة.

وبذلك حبطت المساعي لإعادة الوحدة في وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إليه.

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداءً إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطاني، وختم نداءه بقوله: "فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام".

ودعا إلى اجتماع كبير بنادي سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحًا "للنظر في الأحوال الحاضرة" وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوي المكانة في البلاد، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية، ذلك أنها قررت أولاً منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغًا بذلك يوم ٢١ ديسمبر فاحتج سعد على هذا المنع.

وفي يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم إلقاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية في الشئون السياسية، وأمرته بمغادرة القاهرة، والإقامة في الريف، كما أصدرت أمرها إلى كل من: فتح الله بركات باشا، وعاطف بركات بك، ومصطفى النحاس بك، وصادق حنين بك، والأستاذ مكرم عبيد، وجعفر فخري بك، وسينوت حنا بك، والأستاذ أمين عز العرب بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل في الشئون السياسية.

وقد أبلغ هذا الإنذار إلى كل منهم في كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ.

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذي قال فيه كلمته المأثورة (إن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء) التي صارت مثلاً على الثبات في الجهاد قال:

"أتشرف بإخباركم أني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبلغونني فيه أمر جناب الفيلد مرشال اللنبي بمعنى من الاشتغال بالسياسة والزامي بالسفر إلى عزبتي بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتي، إذ ليس هناك ما يبرره، وبما أني موكل من قبل الأمة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس، لهذا سأبقى في مركزي مخلصًا لواجبي، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادًا وجماعات، فإنا جميعًا مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادئ، علمًا بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامي".

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

سعد زغلول

رئيس الوفد المصري

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردّهم هو نفس الرد الذي أرسله الرئيس، وكان جواب السلطة العسكرية على هذا الردود أن اعتقلت سعدًا في صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر، واعتقلت في اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم، عدا الأستاذ أمين عز العرب الذي قبل السفر إلى عزبة والده بالسنطة، وصادق حنين بك الذي قبل البقاء بمنزلة بالزيتون، وجعفر فخري بك.

وأصدر الجنرال اللنبي أمرًا عسكريًا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أي مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلا بإذن كتابي منه.

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجًا قويًا على اعتقال سعد وصحبه.

وقامت في القاهرة وفي بعض المدن المظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الإنجليزية.

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائز اجماعيًا، مما بعث الأمل في أن يكون سبيلاً إلى عودة الواحدة إلى الصفوف.

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال سعد وعلق في أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكري من القائد البريطاني للواء القاهرة هذا نصه: "ليكن معلومًا عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدة، ولديهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة"، وحدثت مصادمات في العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية في مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين.

استعجال عدلي قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلي قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين، وقد تمهل السلطان في قبول استقالته، وطلب إليه أن ينتظر حتى تولف الوزارة الجديدة، فلما أبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية إلى إجراءات العسف والاضطهاد، واعتقلت سعدًا يوم ٢٣ ديسمبر، بادر عدلي في نفس هذا اليوم إلى استعجال قبول استقالته لكي لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد، قال في كتابه إلى السلطان:

"يا صاحب العظمة – تشرفت على أثر عوديت من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة، وقد بقي زملائي يقومون بإنجاز

الأعمال العادية إطاعة لأم عظمتكم، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميًا إلى الآن قد يجعل سبيلاً لتحميل الوزارة شيئًا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها، فإن أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة، وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين.

(عدل يكن)

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة في اليوم التالي (٢٤ ديسمبر).

واصدر المارشال إعلانًا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية.

نفي سعد وصحبه إلى سيشيل

استقر رأي السلطان البريطانية على نفي سعد وصحبه إلى جزائر سيشيل Seychelles وهي جزائر نائية في أرخبيل[٧] تملكه بريطانيا في المحيط الهندي بالشمال الشرقي لجزيرة مدغشقر.

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من:

فتح الله بركات باشا، عاطف بركات باشا، مصطفى النحاس بك، سينوت حنا بك، الأستاذ مكرم عبيد. على ظهر إحدى النقالات الحربية، فأقلتهم إلى "عدن" وبعد أن لبثوا بها قليلاً نقلوا في مارس إلى جزائر سيشيل، وظلوا منفيين بها، ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادرة الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢.

---

(٧) يطلق اسم سيشيل على جزئر الأرخبيل كله وأهما جزيرة "ماهي" Mahe وهي التي نفي إليها سعد وصحبه.

الدعوة إلى وحدة الصفوف بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعي إلى توحيد الصفوف. ووجد في إجراءات العسف التي اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة، ورغم ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد في دخول المفاوضات، كتب في هذا الصدد يقول[٨]:"نعم يجب أن ننسى الأيام التي انصرمت وأن نسدل ستارًا على ما أصابنا فيها من أذى، يجب أن ننسى أشخاصنا، ونذكر أن الوطن في حاجة إلى مثل هذا النسيان، حتى نتمكن من أن نذكره وحده، ونعمل له وحده، ونسعى في خيره وحده، هذا واجب المصري اليوم، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية، هذا رد مصر على تحدي السياسة الإنجليزية، فإلى الاتحاد والتضامن، إلى الاتفاق والتصافح، إلى التآزر والتكاتف، إلى الاستمرار في المطالبة بحقوقنا إلى اليقظة والسهر على قضيتنا إلى مواصلة السعي في دائرة القانون، إلى المستقبل المملوء أملاً ورجاءً، إلى الحرية والاستقلال التام!".

عودة الوحدة مؤقتًا إلى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سموا منشقين إلى حظيرة الوفد، وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود، عبد العزيز فهمي، حمد الباسل، أحمد لطفي السيد، حافظ عفيفي، عبد اللطيف المكباتي، محمد علي علوبه، جورج خياط، فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم: واصف بطرس غالي، ويصا واصف، على ماهر، واجتمعوا في بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر، وأصدروا بيانًا مشتركًا أعلنوا فيهِ أنهم أجمعوا كلمتهم ووحدوا جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذي بدأوا به منذ ثلاث سنوات، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد خالصًا من شوائب التفرقة والتخاذل وإن تعتصم بالاتحاد الذي هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها، ووجهوا إلى سعد في منفاه وإلى صحبه خالص تحياتهم القلبية.

وضم الوفد إلى أعضاءه في يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من: على الشمسي وعلوي الجزار، ومراد الشريعي، ومرقس حنا، وعبد القادر الجمال.

على أن عبد العزيز فهمي بك لم يلبث أن استقال من الوفد في يناير سنة ١٩٢٢، وأذاع استقالته في الصحف دون أن يذكر لها أسبابًا.

---

(٨) الأخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ (جريدة أمين بك الرافعي في ذلك الوقت).

وتبعه زملاؤه: احمد لطفي السيد، محمد محمود، محمد علي علوبه، عبد اللطيف المكباتي، حافظ عفيفي فانقطعوا عن الوفد، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه، إذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك في إخلاص المنفصلين، وفي الحق أنها حجة ضعيفة، وكان يجدر بهم ألا يجعلوا هذا الأمر الثانوي سببًا للانفصال ونقض الوحدة، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد.

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذي سيرد الكلام عنه.

بالمقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحًا تشهره الأمة في وجه السياسة البريطانية.

ولقيت هذه الفكرة مجالًا واسعًا من دراسة المفكرين والباحثين وتمخضت عن تنظيمها ووضعها في حيز التنفيذ.

فأصدر الوفد قرارًا في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة، وجعلها على نوعين:

١- عدم التعاون.

٢- المقاطعة.

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضي قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز، والغرض منها أن يشعر الإنجليز بعزلتهم ن جميع عناصر الأمة، فليس لعامل أن يخدم إنجليزيًا، ولا لمصري أن يستخدم إنجليزيًا أو يوكله عنه أو يساعده، وليس لمصري أن يستشير طبيبًا إنجليزيًا، على أن مكارم الأخلاق تقضي على الأطباء المصرين أن يعالجوا إذا طلب منهم ذلك، كما أنها تقضي على المصريين ألا يمتنعوا عن الاشتراك في الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

عدم التعاون السياسي – ومن أجلي مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج، فليس لمصري ذي كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق في ذلك بين وزارة سياسة ووزارة تستر وراء زعم أنها إدارية.

ودعا إلى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية، وتنظيم المقاومة السلبية، ونشر الدعوة إليها، وتأليف لجان لتنفيذها، وتضامن الأمة في سبيل إنجاحها.

وهاك نص البيان كاملاً:

"غضب الشعب المصري بعد أن مد يد الصداقة للشعب الإنجليزي الحر، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الإيضاحية، ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية في مصر وتصرفات الموظفين الإنجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين، ولقد أظهر الشعب المصري ذلك الغضب بكل الوسائل التي في وسع شعب حي شاعر بكرامته محب للسلام، والوفد المصري المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة.

"والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية:

"الأولى عدم المعاونة، والثانية المقاطعة.

عدم المعاونة

١ – في معاملات الأفراد:

"يجب على كل مصري أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئًا جديدًا وفكرة صائبة، والغرض أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة.

"وليس لعامل أن يخدم إنجليزيًا ولا لمصري أن يستخدم إنجليزيًا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصري أن يستشير طبيبًا إنجليزيًا، على أن مكارم الأخلاق تقضي على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضي على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك في الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

٢ – في الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم:

"من أجلي مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز، وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة وأن سياسة القوة لا تدوم طويلاً في حكم شعب تاريخي هذا مبلغ شعوره القومي وهذا مركزه في وسط العالم المتمدين، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصري ذي

كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق في ذلك بين وزارة سياسة ووزارة تتستر وراء زعم أنها إدارية.

"وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لإنسان كائنًا من كان أن يطالبهم بمعاونة في أي عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة؛ لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة في العالم تقضي بأن الموظفين ليسوا إلا منفذين لإرادة الأمة.

"واجب الأهالي أن يتجاهلوا وجود الموظفين الإنجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين.

"وواجب المحامين أن يعملوا على فضّ المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنجليز بطريق التحكيم، وأما في المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصًا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام.

المقاطعة

١ – مقاطعة البنوك الإنجليزية:

"على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية.

"وإذا أودعوها في بنك مصر فليكن إيداع المبالغ لمدد معينة بقدر الإمكان حتى تأتي بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغًا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية.

٢ – مقاطعة السفن:

"على التاجر المصري أن يحتم على عملائه في الخارج أن لا يشحنوا بضائعه على سفن إنجليزية، وليس لمصري أن يسافر على مركب إنجليزي، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنجليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتموينها بالفحم.

٣- مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية:

"على كل مصري أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التي تكون مددها قصيرة جدًا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والإتلاف لا يجوز لمصري تجديدها إلا في شركات غير إنجليزية.

٤- مقاطعة التجارة:

"يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة، أما التاجر الإنجليزي فتجب مقاطعته مقاطعة تامة، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل إنجليزي أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريًا، ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجارة المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التي نرى فيها معظم البضائع التي في أسواقنا من أصل إنجليزي إلى الدور الجديد الذي نريد فيه ألا يكون في أسواقنا شيء من هذه البضائع يجب أن تعطي للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ست شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما في حكمها.

"إنما يجب على التجار المصريين أن يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أي بضاعة من جنس إنجليزي.

"وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الإنجليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الإنجليزية على هذه الصورة حتى إذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرض للمقاطعة، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الإنجليزية التي يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع، وستكون مهمة اللجنة.

أولاً: عمل نشرات دورية عن الأصناف الجدية ومحال وجودها.

ثانيًا: الاتصال بالغرف التجارية في الخارج (غير الإنجليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض في القطر المصري تعرض فيها مصنوعات بلادها.

ثالثًا: تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء: المصدرين منهم والموردين.

نشر الدعوة

"يجب أن يبشر بهذا النظام الجديد ويذاع في الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفي كل عائلة وفي كل قرية وفي جميع الجهات.

"ومن أكبر العاملين في نجاح هذه المقاطعة السيدات، فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثرًا في هذا الوقت الخطير إنقاذًا للوطن.

"ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية في القاهرة ولجان مثلها في الإسكندرية وفي كل عاصمة من عواصم المديريات، وكل لجنة مركزية تشكيل بمعرفتها لجانًا فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة ودعم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والإرشاد، وتكون كلها تابعة في المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية.

"أيها المصريون إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم، فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة في أعماق نفوسكم، ودينًا يملك عليكم مشاعركم، أثبتوا به أنكم شعب متحد في غايته، منظم في خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة، وتضحيات متوالية، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة إنجليزية بعد اليوم، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزي، وأعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم في استعمال سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين أجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته في مودتكم وتقديره لسموه أغراضكم.

"أيها المصريون – اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق في جانبنا والتضامن في صفوف وأن النصر آت لا ريب فيه".

ووقع على هذا النداء كل من: حمد الباسل، ويصا واصف، على ماهر، جورج خياط، مرقس حنا، علوي الجزار، مراد الشريعي، واصف بطرس غالي، أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيًا من الوفد.

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعا عليه وسجنتهم في قصر النيل.

وعطلت الصحف التي نشرت هذا القرار، وهي: الأخبار والمحروسة والنظام والأمة، والمقطم، ثم عادت فأذنت لها بالظهور.

هيئة وفد جديدة

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من: المصري السعدي بك، السيد حسين القصبي، الشيخ مصطفى القاياتي... سلامة بك ميخائيل، فخري بك عبد النور، الأستاذ محمد نجيب الغرابلي.

وأصدروا نداء إلى الأمة بالاستمرار في الجهاد.

الإفراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد.

حوادث الاغتيال

تعددت في هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداءات على البريطانيين ومن والاهم.

فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢، فأصيب إصابة غير مميتة، ولم يعرف الفاعل.

وفي فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية، وشرع في قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكي بمصلحة السكك الحديدية، ولم يعرف الفاعلون.